

Distr.: General  
19 April 2006  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب ٤٧ عضواً في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية  
العامة من البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة،  
واستجابة للمذكرة المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ التي تعلن ترشيح رومانيا لعضوية مجلس  
حقوق الإنسان، تتشرف بأن تقدم طيه وثيقة تتضمن تفاصيل إسهام رومانيا في تعزيز وحماية  
حقوق الإنسان، وكذا تبرعاتها المعلنة والتزاماتها المقدمة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠  
(انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

مجلس حقوق الإنسان: التبرعات التي أعلنتها رومانيا والالتزامات بشأن حقوق الإنسان وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - قررت حكومة رومانيا أن تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان تأكيدا لالتزامها الراسخ بتطوير وتوطيد دور الأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

٢ - وما انفكت رومانيا على مر السنين تشارك بنشاط في تعزيز المبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة، بوسائل منها نشر المثل والمبادئ والمعايير المقبولة عالميا والمكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

٣ - وإذ تشارك رومانيا مشاركة كاملة في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإنها تدعم بقوة كافة الآليات والصكوك التي تهدف إلى التنفيذ الكامل والفعال للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومواصلة تطويره.

واعتمدت رومانيا أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث أصبحت طرفا في كافة المعاهدات والبروتوكولات الرئيسية الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

٤ - وحتى الآن، صدقت رومانيا على أهم المعاهدات العالمية من قبيل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٥ - وتطبق أحكام هذه المعاهدات وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تطبيقا مباشرا ضمن الإطار القانوني لرومانيا. وعلاوة على ذلك، ينص الدستور الروماني على أنه إذا حدث أي تعارض بين القوانين الوطنية والعهد والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي

تكون رومانيا طرفا فيها، تُرجح القواعد الدولية ما لم ينص الدستور أو التشريع المحلي على معايير أعلى للحماية.

٦ - وتولي السلطات الرومانية اهتماما متواصلا للمسائل المتصلة بتنفيذ قواعد حقوق الإنسان. وقد أُجريت على مدى السنوات الست عشرة الأخيرة عملية إصلاح شاملة من أجل امتثال التشريعات والآليات المؤسسية الوطنية امتثالا تاما للاشتراطات الدولية ذات الصلة. وتتعاون السلطات الرومانية تعاوننا وثيقا مع المجتمع المدني من أجل كفالة التنفيذ التام لهذه القواعد.

٧ - وتحظى الآراء المعرب عنها في المحافل الدولية والرامية إلى تطوير وتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان داخل رومانيا بتقدير كبير وتسعى السلطات الرومانية سعيا حثيثا لتنفيذها. وتمشيا مع هذه السياسة، وجهت رومانيا دعوة دائمة ومفتوحة إلى المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان. وقد قام بعضهم فعلا بزيارات من ذلك القبيل (منهم على سبيل المثال المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق - عام ٢٠٠٢؛ والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد - عام ٢٠٠٣، والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة - عام ٢٠٠٤).

٨ - وقبلت رومانيا اختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية ذات الصلة، وأنشأت مجلسا وطنيا لمكافحة التمييز - وهو أول مؤسسة من هذا النوع في أوروبا الوسطى والشرقية تمثلت مهمتها الرئيسية في كفالة تنفيذ مبدأ المساواة بين المواطنين، دون تدخل من سلطات حكومية أخرى.

٩ - ويمثل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان أحد أهم أهداف السياسة الخارجية لرومانيا. وستواصل رومانيا تقديم الدعم الفعال إلى كافة الأجهزة والمؤسسات الدولية التي تهدف إلى منع ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتطوير المعايير القائمة ودعم الدول الأعضاء من خلال مدّها بالمساعدة اللازمة لتحسين نظمها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

١٠ - وستعمل رومانيا، في حالة انتخابها، على جعل مجلس حقوق الإنسان مساهما حقيقيا في آلية الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وستسعى في هذا الصدد إلى:

- العمل على أن تصبح الهيئة الجديدة أداة قوية وفعالة يمكن استخدامها فورا وحيثما دعت الحاجة إليها في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينبغي معاملتها على قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز؛

- **تبسيط وتعزيز الآليات** التي يمثلها المقررون الخاصون وباقي الإجراءات الخاصة؛
  - الدعوة إلى إنشاء آلية لاستعراض النظراء تتيح تحليلاً موضوعياً ودقيقاً ومتوازناً لحالات حقوق الإنسان في بلدان مختلفة؛
  - تعزيز الحوار بين أعضاء المجلس وكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع مراعاة خصائصها الوطنية والإقليمية ومختلف خلفياتها القومية والدينية والثقافية بغرض تحسين الشفافية وكفالة إشراك الجميع في مداورات المجلس؛
  - المشاركة بنشاط في عمل المجلس، بوسائل منها القيام بمبادرات من قبيل القرارات التي شارك في تقديمها عدد كبير من الدول من كافة المجموعات الإقليمية ونجحت لجنة حقوق الإنسان في اعتمادها: "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" (٢٠٠٠)، و"سبل ووسائل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" (٢٠٠١)، و"الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان" (٢٠٠٣)، و"تعزيز دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" (٢٠٠٤) و"الديمقراطية وسيادة القانون" (٢٠٠٥)؛
  - تشجيع التفاعل بين المجلس ومختلف عناصر المجتمع المدني، بوسائل منها على وجه الخصوص تشجيع مساهمات المنظمات غير الحكومية في مختلف المراحل.
- ١١ - وستظل السلطات الرومانية ملتزمة بالمساهمة في احترام أعلى المعايير والقواعد في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها على المستوى العالمي، وتتعهد في هذا الصدد بما يلي:
- تعزيز الاعتراف والقبول باستنتاجات وتوصيات المؤتمرات العالمية المعنية بحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها، بما في ذلك المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان عام ٢٠٠١؛
  - تشجيع الدول الأخرى على أن تصبح أطرافاً في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وأن تنفذ أحكامها، وأن تعمل في هذا السياق على استكمال إجراءاتها المحلية للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإجراء التصديق؛
  - المشاركة بنشاط في المناقشة المتعلقة بوضع صكوك دولية قانونية جديدة أو تحسين الصكوك القائمة، وذلك بوسائل منها دعم اعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لحماية

جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والتفاوض بشأن مشروع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم والتعجيل بالموافقة عليه، وصياغة بروتوكول إضافي لعهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

١٢ - وستساهم رومانيا عن طريق الحوار الثنائي واستخدام شبكة المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون في مناطق منها منطقتي البلقان والبحر الأسود قاطبة؛

١٣ - وستدعم رومانيا بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مضاعفة مواردها المتأتية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وذلك لتمكينها من إنجاز مهامها بصورة أكثر فعالية. وستبحث رومانيا الإمكانيات المتاحة لها لتقديم تبرعات إلى هياكل داخل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.